الأهرام

المصدر : الحياه

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٩

الحكومة الاسرائيلية توافق بالغالبية على الانسحاب الاول من الضفة

باراك : من اجل مستقبل اسرائيل وامنها علينا الانفصال عن الفلسطينيين وعدم حكمهم

■ القدس المحتلة - اف ب - اعلنت رئاسة مجلس الوزراء الاسرائيلية ان الحكومة وافقت بغالبية اعضائها امس على اولى مراحل الانسحاب العسكري الثلاث من الضفة الغربية بموجب اتفاق شرم الشيخ.

وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك من على منصة الكنيست: «من اجل مستقبل اسرائيل وامنها علينا الانفصال عن الفلسطينيين والكف عن حكمهم»، موضحاً ان «الاتفاق يفتح الباب امام تسوية دائمة عبر اتفاق اطار يبرم في غضون خمسة اشهر». واضاف ان «عملية السلام تثبت ان السبيل الوحيد لتعزيز اسرائيل وضمان مستقبلها هو وضع حد للنزاع عبر ايجاد طرق للتعايش مع جيراننا». وتابع ان «المبادىء التي ترعرعنا عليها تقوم على احترام الانسان وحريته وتتناقض مع استمرار الهيمنة على ملايين

الفلسطينيين». واعتبر ان اسرائيل «لم تتهاون في شان امنها» عند توقيع الاتفاق ولم تقدم للفلسطينيين اي تنازلات مفرطة.

ووافقت الحكومة الاسرائيلية امس على الانسحاب الاول بغالبية ١٧ عضواً مقابل اعتراض واحد (وزير الاسكان اسحق ليفي من حزب مفدال) وامتناع آخر عن التصويت (وزير الداخلية ناتان شارانسكي) وغياب اربعة وزراء من حزب «شاس».

وسيتيح هذا التصويت انتقال ٧ في المئة من اراضي الضفة الى السلطات المدنية الفلسطينية، بينما ستواصل اسرائيل اهتمامها بالامن الشامل.

ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» امس عن عضو في اللجنة الوزارية المكلفة رسم خارطة اعادة الانتشار قوله ان المناطق التي ستنقل للادارة الفلسطينية تقع جنوب جنين وشمال شرقي نابلس وجنوبها وشمال رام الله وشرق الخليل وغربها وجنوبها.

وقالت رئاسة الحكومة الاسرائيلية ان خارطة الانسحابات الاسرائيلية «ستسلم مساء الاربعاء (امس)».

الى ذلك، اوضح مسؤولون ان اطلاق المجموعة الاولى التي تتضمن ٢٠٠ سجين فلسطيني تحتجزهم اسرائيل، قد يجري اليوم.

باراك ميال إلى تشريع يسمح بالتعذيب عند الضرورة

■ القدس المحتلة، واشنطن - أ ف ب، أ ب - أبدى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك دعماً لمشروع قانون يخفف من القرار الذي اتخذته المحكمة الاسرائيلية العليا بإلغاء الشرعية القانونية للتعذيب الذي يمارسه عملاء جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي (شين بيت) ضد المعتقلين الفلسطينيين.

وتعرض قرار المحكمة لانتقادات من نواب المعارضة وبعض اعضاء الائتلاف الحاكم، إذ رأوا ان المحكمة حرمت «شين بيت» من الوسائل الضرورية لمنع الهجمات الفلسطينية. وقال النائب المعارض روفن ريفلين انه سيقدم مشروع قانون يسمح لـ«شين بيت» باستخدام العنف في حالات يعتقد فيها ان المعتقل يملك معلومات عن هجمات وشيكة.

يذكر ان المحكمة اعتبرت قرارها نهائياً، مشيرة الى ان غير الملتزمين به سيحاكمون، لكنها اشارت أيضاً الى أنها قد تقبل نقاشاً في حال استخدام القوة في حالات الطوارئ. ويبدا ان باراك يأخذ جانب ريفلين، إذ قال في بيان امس: «لا بد من وجود سلطة تستطيع، في ساعات الشدة، العمل بسرعة للموافقة على التحقيق الضروري في حال الخطر الداهم - مثل هجوم وشيك».

وقال المدعي العام الياكيم روبنشتاين إنه سيساند مشروع قرار ريفلين، فيما قال وزير العدل يوسي بيلين ووزير الامن شلومو بن أمي ان التشريع الجديد غير ضروري وان «شين بيت» يستطيع العمل بما يتوافر لديه من وسائل.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية